نشرة صندوق النقد الدولي

الجهود متعددة الأطراف

الصندوق يقرر مساندة ليبريا بمنحها تخفيفا للديون وتمويلا جديدا

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

18 مارس 2008

- ليبريا تسوي متأخراتها المتراكمة منذ ثمانينات القرن العشرين وتستعيد علاقاتها المالية الطبيعية مع صندوق النقد الدولي
- الصندوق يمنح ليبريا تمويلا يبلغ 952 مليون دولار أمريكي
- تخفيف أعباء الديون بمساهمات تمويلية من 102 بلدا عضوا

في خطوة كبيرة لدعم الانتعاش الاقتصادي في ليبريا بعد 14 عاما من الحرب الأهلية المدمرة، أعلن صندوق النقد الدولي سلسلة من التدابير الداعمة لبلد من أفقر البلدان الإفريقية، عن طريق تخفيف أعباء الديون والتمويل الجديد.

فعلى مدار العامين الماضيين، قامت الحكومة الليبيرية بتنفيذ إصلاحات كبرى تهدف إلى إعادة بناء الاقتصاد والحد من الفقر. وفي 14 مارس الماضي خطت ليبريا خطوة مهمة أخرى نحو إعادة اندماج هذا البلد الذي مزقته الحروب في الاقتصاد العالمي، وذلك بتسوية التزاماته غير المؤداة لفترة طويلة ومقدارها 888 مليون دولار أمريكي تراكمت منذ ثمانينات القرن العشرين واستعادة علاقاته المالية الطبيعية مع الصندوق.

واستجابة لهذه التطورات، اتفق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على ما يلي:

- إعادة حقوق التصويت المسحوبة من ليبريا وغيرها من الحقوق ذات الصلة في صندوق النق الدولي، وأهلية ليبريا لاستخدام موارد الصندوق العامة.
- منح ليبريا دعما ماليا بإجمالي 952 مليون دولار أمريكي ـ يتألف من 391 مليون دولار قيمة اتفاق مدته ثلاث سنوات يُعقد في إطار "تسهيل النمو والحد من الفقر" (PRGF)، و561 مليون دولار قيمة اتفاق يُعقد في إطار "تسهيل الصندوق الممدد" (EFF) ـ دعما للبرنامج الاقتصادي الذي وضعته الحكومة الليبيرية للفترة 2008-2010.
- البدء في منح ليبريا مساعدات لتخفيف أعباء الديون، إلى جانب دائنين آخرين، لتغطية 4.4 مليار دولار على الأقل من ديون ليبريا غير المسددة التي بلغ مجموعها 4.7 مليار دولار في نهاية يونيو 2007.

فتح الباب للمؤسسات الأخرى

وتؤدي استعادة العلاقات المالية الطبيعية مع صندوق النقد الدولي أيضا إلى فتح الباب للمؤسسات الأخرى كي تقدم قدرا أكبر من الدعم المالي الذي يمثل ضرورة ملحة بالنسبة لليبريا. وبشكل أعم، تأتي تسوية متأخرات ليبريا إيذانا بتحرك مهم نحو إعادة اندماجها في المجتمع الدولي.

وقد تمت تسوية المتأخرات المستحقة للبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي في ديسمبر 2007 ويجري اتخاذ خطوات أخرى لاستعادة العلاقات الطبيعية مع الدائنين الآخرين، وهو ما يتضمن اجتماع من المقرر عقده مع نادي باريس في شهر إبريل الجاري. وساعدت القروض المرحلية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة في تسوية متأخرات ليبريا المستحقة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، وسداد الزيادة في حصة عضوية ليبيريا في الصندوق.

وفي هذا الخصوص صرح السيد جون ليبسكي النائب الأول لمدير عام الصندوق، بأن "هذا الأسبوع كان تاريخيا بالنسبة للصندوق. فقد شهدنا تسوية متأخرات ليبريا المستحقة للصندوق منذ فترة طويلة واستطاع الصندوق أن يقدم كما كبيرا من الموارد المالية الجديدة لمساندة الحكومة الليبيرية في برنامجها الإصلاحي. وقد بلغت ليبريا أيضا نقطة فاصلة مهمة في جهودها الجارية لتخفيض ديونها الخارجية إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها." (شاهد هذه التعليقات مصورة بالفيديو).

تأثير مدمر

كان للحربين الأهليتين اللتين شهدتهما ليبريا في الفترة 1989-2003 تأثير مدمر على اقتصاد البلاد، حيث خفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى نحو 40% عن مستواه السابق. ويعيش حوالي 64% من السكان البالغ عددهم 3.8 مليون نسمة تحت خط الفقر القومي، بينما يعيش 48% منهم في فقر مدقع. وكان توقيع اتفاقية أكرا للسلام الشامل في عام 2003 بداية لتحول سياسي انتهى بإجراء انتخابات رئاسية في أكتوبر-نوفمبر من عام 2005.

ولمعالجة القضايا الخطيرة الباعثة على القلق بشأن سوء الإدارة الاقتصادية، أنشأت حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية التي تولت الحكم في الفترة 2003-2005، بالتعاون مع عدد من الشركاء الدوليين الأساسيين، برنامج مساعدات الحوكمة والإدارة الاقتصادية" لتحسين الإدارة المالية وإدارة الموازنة العامة، فضلا على تعزيز الشفافية والمساءلة.

وقد تواصلت جهود الصندوق على مدار العامين الماضيين لمساعدة ليبريا في إعادة بناء اقتصادها الوطني. وعندما تولت الرئيسة الليبيرية إلين جونسون سيرليف مقاليد الحكم في أوائل 2006، سارع الصندوق بالاتفاق مع الحكومة الجديدة على برنامج للإصلاح. ويجري تنفيذ هذا البرنامج الطموح بكفاءة منذ ذلك الحين، ولكنها ليست مهمة سهلة. فالقدرات المتوافرة ضعيفة للغاية وكثيرا ما استغرقت بعض التدابير المخططة فترة أطول مما كان متوقعا.

انتعاش النمو الاقتصادي

بدأ الشعب الليبيري يشهد بالفعل ثمارا واضحة للإصلاحات الحكومية. فبعد هبوط النمو في إجمالي الناتج المحلي بأكثر من 30% في عام 2003، سجل ارتفاعا مطردا إلى ما يقرب من 9.5% في عام 2007 وبدأ الاستثمار يحقق انتعاشا قويا متواصلا. وقدم المانحون موارد ضخمة للإسهام في عملية إعادة البناء، كما ازدادت الإيرادات الحكومية بأكثر من الضِعف وانتظمت الحكومة في دفع الأجور ومستحقات الموردين.

ومن المتوقع أن يصل متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 11.3% سنويا في الفترة 2008-2012، بدعم من استمرار الانتعاش في القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية عقب رفع العقوبات التي كانت الأمم المتحدة قد فرضتها على صادرات الماس والأخشاب، والاستثمارات الخاصة الكبيرة في قطاع الحديد الخام، واستمرار الأداء القوي في قطاع الخدمات. غير أن استمرار الانتعاش سيتوقف على حفظ الأمن وعلى قوة الدعم الفني والمالي الخارجي، إلى جانب زيادة الاستثمارات في القطاعات الأساسية بقيادة القطاع الخاص.

وقد قدم الصندوق مساعدات فنية كبيرة منذ إبرام اتفاق السلام في مجال سياسة المالية العامة والسياسة المالية، وإصلاح القطاع المالي، والإحصاءات. وجدير بالذكر أن ليبريا أصبحت الآن ثالث أكبر مستفيد من الدعم الفني الذي يقدمه الصندوق لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

وبعد أن استعادت ليبريا علاقاتها الطبيعية مع الصندوق، أصبح بوسعه أن يبدأ التحرك في تخفيف أعباء الديون والتمويل، بما يدعم برنامجا من المنتظر أن يحفز مجتمع المانحين على تقديم مزيد من الدعم المالي.

أعضاء الصندوق يؤيدون تخفيف أعباء الديون على ليبريا

شارك حتى الآن 102 بلدا، منها كثير من البلدان منخفضة الدخل، في جهود تعبئة التمويل التي أمنت ما يكفي من التعهدات التمويلية لتخفيف أعباء الديون المستحقة على ليبريا. وقد تيسر الحصول على هذه المساهمات الثنائية بعد أن وزع الصندوق جانبا من الموارد التي سبق أن أسهم بها البلدان الأعضاء لتحقيق الأمن المالي في مواجهة متأخرات ليبريا وبلدان أعضاء أخرى.

وفي 18 مارس من العام الحالي أعلن صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي أن ليبريا بلغت ما يسمى "نقطة اتخاذ القرار" في المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك"). وتمثل هذه الخطوة الأولى نحو الحصول على تخفيف لأعباء الديون يغطي كل دائني ليبريا، ومنهم الدائنون الثنائيون ومتعددو الأطراف والمنتمون إلى القطاع الخاص. وكان رصيد الدين المستحق على ليبريا يبلغ حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي في عام 2007 (أو نحو 1200 دولار لكل شخص)، ومن الواضح أن معظم هذا الرصيد لا يمكن سداده وينبغي إعفاؤها منه.

ويمكن أن تصل ليبريا إلى ختام عملية تخفيف أعباء الديون على البلدان الفقير المثقلة بالديون في غضون فترة لا تتجاوز عامين أو ثلاثة أعوام. ومن الأهمية بمكان أن يتفق جميع دائني ليبريا الآخرين ـ ومنهم الثنائيون والمنتمون إلى القطاع الخاص ـ على تقديم مساعدات التخفيف بما يتوافق مع مبادرة "هيبيك". ويقول المسؤولون في صندوق النقد الدولي إن الصندوق يعتزم التغاضي عن متطلبات المبادرة ليقدم تخفيفا كاملا لأعباء الديون بمبلغ يعادل حجم المتأخرات التي كانت قائمة قبل اجتماع المجلس التنفيذي في 14 مارس.

وسوف تبدأ ليبريا في الحصول على التخفيف المزمع على مدفوعات خدمة الدين التي تستحق للصندوق بصفة فورية. وفي نفس الوقت، سوف يتيح لها الصندوق على مدار ثلاث سنوات موارد مالية جديدة بشروط ميسرة في إطار "تسهيل النمو والحد من الفقر" (PRGF) بما يعادل 63 مليون دولار تقريبا. وتقدر التكلفة التي يتحملها الصندوق لتخفيف أعباء ديون ليبريا بحوالي 867 مليون دولار بالقيمة الحالية الصافية.

وقد صرح السيد ليبسكي بأن "تخفيف أعباء الديون ليس دواء سحريا ناجعا. فقد ظلت ليبريا متأخرة لسنوات طويلة في سداد مدفوعاتها الضخمة المستحقة عن الديون، ومن ثم فإن تخفيف الديون لا يكفي في حد ذاته لتحرير كثير من الموارد بشكل مباشر. غير أن المنتظر أن يكون البرنامج ككل حافزا للاستثمارات الخاصة والدعم المالي من مجتمع المانحين، ونحن نحث المانحين على أن يكون أي دعم جديد في صورة منح."

وينبغي للحكومة الليبيرية أن تعمل في تعاون وثيق أيضا مع السلطة التشريعية. وسوف يكون القانون الذي اقتُرح مؤخرا لإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد عاملا مهما في تدعيم رؤية رئيسة البلاد التي تؤكد ألا تهاون مع الفساد. ومن شأن هذا القانون والإصلاحات الأخرى الواردة في البرنامج أن يسهم في ضمان تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر وفق الخطة الموضوعة.

ملحوظة: *المبالغ الدولارية التي يتضمنها هذا المقال فيما يتعلق بمتأخرات ليبريا والتمويل وتخفيف أعباء الديون من صندوق النقد الدولي كلها يقوم على مبالغ بحقوق السحب الخاصة (SDRs) محولة إلى الدولار الأمريكي باستخدام سعر الصرف السائد في 14 مارس من العام الجاري.*

يرجى إرسال أي تعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: *imfsurvey@imf.org* .

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.